

## دور الرقابة المصرفية في الحد من الديون المتعثرة والمعدومة في العراق للمدة (2018- 2008)

الاستاذ الدكتور عبد الرضا فرج بدر اوي      الباحثة سلمى جزلان خليل الابراهيم

كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية

جامعة البصرة<sup>1</sup>

### المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الرقابة المصرفية للحد من الديون المتعثرة والمعدومة من خلال تحديد الآليات والجراءات اللازمة لنجاح الرقابة المصرفية وتعزيز دور المصارف وزيادة قدرتها التنافسية مع تقديم مقترحات للحد من مشكلة الديون المتعثرة والمعدومة. اذ تم اختيار عينة من المصارف العراقية الحكومية والخاصة بلغت (8) مصارف ولسلسلة زمنية مختارة لمدة (11) عام ابتداءً من 2008 ولغاية عام 2018 وانطلقت الدراسة بفرضيتين من خلال العلاقة ما بين القروض والمدنيين وأثرهما في الديون المتعثرة والمعدومة زيادة ونقصان. وتم استخدام الاساليب الاحصائية والقياسية ومقابلات مع المتخصصين في البنك المركزي والمصارف التجارية الأخرى . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من بينها أن ارتفاع حجم الديون المتعثرة والمعدومة كانت نتيجة ضعف في أنظمة الرقابة فضلاً عن الضمانات المقدمة، وارتفاع نسبة الديون المتعثرة والمعدومة في المصارف الحكومية بنسبة أكبر من المصارف الخاصة وهذا يدل على وجود خلل في أنظمة الرقابة والمتابعة بعد منح القروض .

الكلمات المفتاحية: الديون المتعثرة ، الديون المعدومة ، الرقابة المصرفية.

<sup>1</sup> بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة .... دور الرقابة المصرفية في الحد من الديون المتعثرة والمعدومة في العراق للمدة (2018\_2008)

## **The Role of Banking Supervision in Reducing Distressed Debt in Iraq for the period (2008-2018)**

Prof.Dr. Abdel Reda Farag Badrawi

Researcher: Salma Jathlan Khalil Al Ibrahim

College of Administration and Economics / Department of Banking and Financial Sciences

University of Basra

### **Abstract :**

This study aims to analyze the role of banking supervision in reducing distressed debt by identifying the mechanisms and procedures necessary for the success of banking supervision, enhancing the role of banks and increasing their competitiveness while submitting proposals to reduce the problem of distressed and known debts. As a sample of Iraqi governmental and private banks was selected, amounting to (8) banks and a selected time series for a period of (11) years, starting from 2008 until 2018, and the study started from two hypotheses through the relationship between loans and their impact on distressed, increased and decrease debts. The researcher supported the statistical and standard methods used by interviews with specialists in the Central Bank and other banks. The study reached a set of conclusions, including that the high volume of bad and bad debts was the result of weakness in the control systems as well as the guarantees provided, and the high percentage of bad and known debts in government banks by a greater percentage than private banks, and this indicates a defect in the monitoring and follow-up systems after granting loans.

**Keywords:** Bad debts, Distressed Debt, Banking Supervision

## المقدمة :

تشكل الرقابة المصرفية إحدى الأدوات المهمة لتحقيق الاستقرار المالي وخلق قطاع مصرفي قوي وسليم ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن تنفيذ السياسة النقدية للدولة المستهدفة. وان للرقابة المصرفية دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة الديون المتعثرة ومعالجتها إذ تعد الديون عبئاً قد تسبب مشكلة للمصارف لما لها من اثر سلبي في الإيرادات والسيولة ومن ثم الربحية والاداء برمته، ولأن عدم معالجة هذه الديون ومواجهتها سيؤدي بالنهاية الى خسارات كبيرة ومتتالية للقطاع المصرفي وزيادة نسبة المخاطرة وسينجم عنها انخفاض الثقة وحجم الودائع بالنسبة للعملاء مما يترتب عليه انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، الأمر الذي يؤدي الى قيام المصارف بدراسة سياساتها واجراءاتها الائتمانية والرقابية لتتناسب مع المتغيرات والمحافظة على اموال المودعين وحقوق المساهمين.

### 1- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ارتفاع مبالغ الديون المتعثرة والمعدومة لتصل الى 6 مليارات تقريبا في عام 2018 مما يعني وجود خلل في هذا الجانب والناجم عن ضعف الرقابة المصرفية بآلياتها المعتمدة .

### 2- أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في الآتي :

- 1- تأشير حالات الخلل في الرقابة المصرفية للعبئة المبحوثة
- 2- تحديد أسباب ارتفاع مبالغ الديون المتعثرة والديون المعدومة
- 3- تقديم مقترحات بآليات واجراءات لتعزيز الرقابة المصرفية لتكون على وفق ما ينبغي وداعمة للأداء المصرفي .

### 3- أهداف البحث

تتلخص أهداف الدراسة بالآتي :

- 1- تحديد الآليات والاجراءات اللازمة لنجاح الرقابة المصرفية
- 2- تعزيز دور المصارف عينة الدراسة ودورها وزيادة قدرتها التنافسية
- 3- تقديم مقترحات للحد من مشكلة الديون المتعثرة والمعدومة .

### 4- فرضيات البحث

تقوم الدراسة على اختبار فرضيات العدم التالية :

- الفرضية الرئيسة الأولى : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين القروض والديون المتعثرة والمعدومة .
- الفرضية الرئيسة الثانية : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقروض في الديون المتعثرة والديون المعدومة.

### 5- مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي في العراق وتم اختيار عينة الدراسة التي تتكون من ثمانية مصارف تمثلت ب (الرافدين، الرشيد، بغداد، الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، الأهلي العراقي، الاستثمار العراقي، الخليج التجاري، المتحد للاستثمار).

## 6- الحدود الزمانية والمكانية للبحث

- 1- الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمانية لعينة الدراسة في السنوات التي اعتمدها الدراسة على وفق سلسلة زمنية للمدة من 2008 إلى 2018 .
- 2- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية لعينة الدراسة في مجموعة من المصارف العراقية الحكومية والخاصة التي بلغ عددها 8 مصارف .

## أولاً : الرقابة المصرفية

### 1- مفهوم الرقابة المصرفية

عرفت الرقابة المصرفية على انها فحوصات منتظمة داخلية وخارجية للتحقق من صحة المصرف من حيث قدرته على تحقيق الأهداف الموضوعية والرقابة المصرفية تنفذ للوائح المقررة للعمل من خلال مجموعة من الأنشطة التأديبية مثل الإقناع الأخلاقي أو الغرامات أو السجن أو حتى إلغاء تراخيص المصرف ، ويمكن ان تكون وكالة مستقلة او ادارة محددة داخل وزارة المالية أو البنك المركزي . ( 215 : 2019 , hotorl and wendschlag ) وبمعنى اوسع يشمل مفهوم الرقابة المصرفية مؤسسياً جميع هيآت الدولة المسؤولة عن الرقابة المصرفية وبمعنى اضيق تعني الرقابة وظيفياً الامتثال لجميع المعايير القانونية من موافقة الادارة الى انتهاء العمليات المصرفية .

( 27 : 2015 , Wellerdt ) ارتبط مفهوم الرقابة المصرفية تقليدياً بالرقابة على أنشطة المصارف وامتثالها لجميع الوثائق والمتطلبات التنظيمية المعمول بها . في الممارسات حول العالم ، عادة ما يكون البنك المركزي الوطني أو هيئة خاصة مسؤولة عن تطبيق الرقابة والاشراف المصرفي الفعال . ( 2015 , bojinov )

### 2- أهداف الرقابة المصرفية

تتجلى الرقابة المصرفية في النظام الاقتصادي للبلد في كون الهدف الرئيس لهذه الرقابة هو الحفاظ على الاستقرار وصيانة الثقة الموضوعية من طرف الزبائن في النظام المالي . ان تحقيق أهداف هذه الرقابة يرتبط بالسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية المطبقة كما يرتبط بالاطار القانوني الحاكم للممارسة المصرفية في كل دولة . ( 8 : 2015 , Bank for International Settlements ) وان هدفها تحسين استقرار النظام المصرفي بشكل اساسي من خلال فرض نسب رأس مال اعلى . تشير نسب رأس المال المرتفعة هذه إلى الأدوات الحساسة للمخاطر مثل نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك الأدوات غير الحساسة للمخاطر مثل قيود نسبة الرافعة المالية . ( 1 : 2016 , Roscher ) وأن الهدف الرئيس للرقابة المصرفية هو الحفاظ على سلامة المصارف ، وتعتمد سلامة المصرف في نهاية المطاف على السؤال عما إذا كان مركزه المالي قوياً بما يكفي لتجنب التخلف عن السداد في حالة عدم السيولة أو الإعسار؟. وبناءً على ذلك، فإن الرقابة المصرفية تأخذ العديد من العوامل في الاعتبار ، بما في ذلك ما إذا كانت المخاطر تُدار بشكل مناسب، وأن نموذج الأعمال قابل للتطبيق، ويلتزم المصرف باللوائح المعمول بها. ( 2018 , Fandl )

### 3- انواع الرقابة المصرفية

#### أ- الرقابة الداخلية

عرفت الرقابة الداخلية على أنها عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس إدارة المصرف والإدارة والموظفين الآخرين، وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف في الفئات الثلاث وهي فعالية وكفاءة العمليات، وموثوقية التقارير المالية ، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها. (Kontogeorgis,2018:104) تقوم هذه الأجهزة بعملها بعدة طرائق، بما في ذلك الجرد الفعلي المفاجئ والزيارات الدورية (التفتيش) والمراجعة المحاسبية والتدقيق الإداري وفحص مختلف الأنظمة المالية والإدارية والمحاسبية للتأكد من أنها تضمن المراقبة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي. أما نتائج عمل هذه الأجهزة فتقدم في تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام على وفق الترتيب المعمول به في المصرف المعني ومن ثم متابعة هذه التقارير عند الضرورة. (عبد الله، 2009: 388) يعتمد نجاح برنامج الرقابة الداخلية على التزام الإدارة المستمر كمتطلب تشغيلي يتم قياسه مع وحدة التشغيل الخاضعة للمساءلة. على الرغم من أهمية هيكل الرقابة الداخلية للمؤسسة ، فإن النظام الفعال لا يضمن نجاح المؤسسة. ستعمل بنية الرقابة الداخلية الفعالة على إبقاء الأشخاص المناسبين على اطلاع دائم بتقديم المؤسسة أو عدم إحرازها في تحقيق أهدافها ، والرقابة الداخلية ليست تأكيداً مطلقاً للإدارة ومجلس الإدارة حول تحقيق المؤسسة لأهدافها، يمكنها فقط تقديم ضمانات معقولة بسبب القيود المتأصلة في جميع أنظمة الرقابة الداخلية.

(Doxey,2019:11)

#### ب- الرقابة الخارجية

وتعد الرقابة الخارجية عملاً مكماً للرقابة الداخلية وذلك لأنه اذا كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الكمال لضمان الاداء الجيد فإنه ليس ثمة داع عندئذ الى رقابة اخرى خارجية لذلك فأن الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة اي غير تفصيلية كما انها تمارس بواسطة اجهزة مستقلة متخصصة ما يضمن الاطمئنان الى ان الجهاز الاداري للمؤسسة لا ينتهك القواعد والاجراءات وعادة ما يتبع اجهزة الرقابة ادارة الاعمال العليا وهذا يعطيها مكانة بارزة وقوة دفع عالية واستهلاك يمكنها من حرية العمل وبعدها عن تدخل الاجهزة التنفيذية في اعمالها او محاولة التأثير في اتجاهاتها. (الزعي و دودين ، 2016 : 331) ان عملية الرقابة الخارجية في ضوء المجتمع المتقدم يجب ان تهدف الى مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى ما حققته من أهداف وتحديد الاسباب التي عاقت بعض الادارات او المشروعات من الوصول الى الهدف المرسوم وكذلك فأن عملية الرقابة الخارجية يجب ان تهدف الى تقييم نتائج الاعمال فيما يتعلق بما كان مستهدفاً منها ان هذه العملية يجب ان تسعى جاهدة الى مساعدة القائمين بإدارة المشروع الى محور الاسراف في كل نواحي النشاط ومن ثم تحقيق اعلى كفاية انتاجية ممكنة . (EUROSAI,2012:77)

#### ج- رقابة البنك المركزي

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات الاقتصادية في أي دولة، فهو الأداة التي تتدخل الحكومة بواسطتها للتأثير في السياسة الاقتصادية، وخاصة السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وتطوير الاقتصاد وتنميته. بوصفه الموجه والمشرف على الجهاز المصرفي. تخضع المصارف في معظم البلدان لرقابة صارمة، تبررها حقيقة أن أنشطتها تؤثر في المصالح الأساسية التي لا يمكن تركها بدون حماية. الهدف من الرقابة هو حماية مصالح كل من يلجأ إلى

الخدمات المصرفية وخاصة المودعين. (Montanaro,2016:5) يهدف عمل البنك المركزي الى ترسيخ الثقة بالنظام المالي والمصرفي، حيث ان القرارات التي يصدرها تهدف الى تجنب نظامه اي أزمة قد تؤثر في هذا النظام ولا يستطيع اي بنك مركزي منع أزمة في مصرف ما بل يساعده على التحكم بها حتى لا تتوسع وتشمل النظام المصرفي ككل . إن الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي من قبل المشرع هي التي تؤهله للحفاظ على النظام المصرفي . وكلما كان البنك المركزي اكثر استقلالية، زادت قدرته على الحفاظ على المصارف التي تعتمد على الثروة الوطنية والمسؤولة عن النشاط الاقتصادي . (الخزرجي ، 2013 :3) أيضاً يجب على البنك المركزي تعزيز إطاره التنظيمي والرقابي لأن ذلك من شأنه ان يعزز ممارسات حوكمة الشركات الجيدة والأداء في المصارف، ويجب تطبيق متطلبات الترخيص والتسجيل المسبق الصارمة من أجل تفادي أي أزمة مصرفية محتملة، ويستلزم ان يكون البنك المركزي نشيطاً في أداء واجباته، وان يؤدي دوراً مبكراً لإنقاذ المصارف المتعثرة بدلاً من القدوم متأخراً عندما يكون من الواضح ان المصرف سوف يفشل . (kondongwe,2015:18)

#### 4- متطلبات والأنظمة الاحترازية للرقابة المصرفية

##### أ- حوكمة المصارف

يعرّف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف بأنها تمثل مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وحماية حقوق المساهمين والمودعين، فضلاً عن الاهتمام بعلاقتهم مع الجهات الخارجية، والتي يحددها الإطار التنظيمي وصلاحيات السلطة الرقابية. تنطبق الحوكمة في النظام المصرفي على المصارف العامة والخاصة والمشاركة.(عبود،2014: 341) يجب على المصارف الالتزام بأمانة باللوائح والمبادئ المصرفية الأساسية إذا أرادت أن تبقى سليمة وقابلة للحياة . ويجب على المصارف فرض ممارسات حوكمة الشركات السليمة على الشركات التي تقرضها للمصارف اذ يجب على الدائنين الرئيسيين فرض حوكمة الشركات السليمة على الشركات أو المؤسسات التي يقرضونها. يمكنهم تحقيق ذلك من خلال فرز المشروعات التي سيتم تمويلها، ومراقبة الأداء وتنفيذ شروط الإقراض. يجب على المصارف أن تطلب مقترحات المشرعات ، وبيان الوضع المالي، واستئناف الإدارة العليا ، وهيكل المساهمة ، ومراجعة سجلات المقترضين لتحديد الإنجاز ، قبل منح القروض أو الائتمان. وهذا من شأنه أن يعزز هياكل إدارة المخاطر ويحد من القروض المتعثرة. (kondongwe,2015:18)

إن الضغط الذي تمارسه اللوائح التنظيمية قد تم تعزيزه باستخدام آليات الحوكمة الداخلية بغرض ضمان سلامة وكفاءة النشاط المصرفي مع تحسين وضمان أدائه، يمكن التأكيد على أن آليات الحوكمة الداخلية من العوامل المحددة للأداء المصرفي. يجب أن تنمو ثقافة وعقلية الحوكمة المصرفية الجيدة قدر الإمكان من خلال زيادة الوعي والتدريب والترويج والاعتراف بالأداء وتعزيز شفافية الإجراءات واستقرار الحوكمة واللوائح المصرفية الجيدة ، وتقوية القدرة الوطنية على مكافحة الفساد والوقاية. (Ayadi et al,2019) يعد فشل حوكمة المصارف مشكلة أكثر خطورة مقارنة بحوكمة الشركات ، حيث أن المصارف ترتبط بشكل وثيق بقطاعات وأسواق حقيقية. سيؤدي فشل المصارف الناجم عن سوء إدارة المصارف إلى عدم استقرار خطير في النظام المالي ككل.(lai and Konishi,2014:1)

ب- ادارة المخاطر

تُعرّف المخاطر المصرفية على أنها آثار سلبية في ربحية العديد من المصادر المتميزة نتيجة لعدم اليقين . يتطلب قياس المخاطر تحديد مصدر عدم اليقين وحجم تأثيره العكسي المحتمل في الربحية، والمخاطر هي شكوك غير مرئية وغير ملموسة ، والتي قد تتجسد في خسائر مستقبلية. (Bessis,2015:11-53) ان إدارة المخاطر في المصارف تجلب مزايا اجتماعية وذلك لأن المصارف لا تخلق قيمة لمساهميها فحسب، بل لها أيضاً تأثير قوي في قيمة عملائها. من الواضح أن إفلاس المصرف يمكن أن يؤدي إلى خسارة دائنيه. تعد إدارة المخاطر من صميم خلق القيمة المصرفية وهي أيضاً منفعة عامة. تمتد عملية إدارة المخاطر السليمة من التحديد إلى القياس والمراقبة والتحكم واتخاذ القرار الأمثل والعودة إلى التحديد. (skoglund and chen, 2015) والهدف النهائي لإدارة المخاطر هو تسهيل التنفيذ المتسق لكل من المخاطر وسياسات الأعمال. تتكون ممارسات المخاطر التقليدية من وضع حدود للمخاطر مع ضمان بقاء الأعمال مربحة. تتكون أفضل الممارسات الحديثة من وضع حدود للمخاطر بناءً على المقاييس الاقتصادية للمخاطر مع ضمان أفضل أداء معدل حسب المخاطر. (Bessis,2015:53)

#### ج- جودة الموجودات

وهو مقياس لجودة محفظة القروض وبرامج إدارة الائتمان، تشكل القروض النسبة الأكبر من إجمالي موجودات المصرف ولها مخاطر كبيرة مقارنة بالموجودات الأخرى. الهدف الأساسي لجودة الموجودات هو قياس القروض المتعثرة من إجمالي القروض. (الامام ، 2010 : 20) وأن الشغل الشاغل لجميع المصارف هو كيفية الحفاظ على حجم القروض المتعثرة عند مستوى منخفض ، وذلك لأن خسائر القروض المرتفعة تؤثر سلباً في ربحية المصرف. (Sangmi and Nazir,2010:45) كما أن رداءة جودة الموجودات هي السبب الرئيس لمعظم حالات فشل المصارف ، لذلك يتم استخدام جودة الموجودات لتقييم القوة المالية للمصرف ، وتعكس جودة المحفظة الائتمانية ربحية المصرف . وتعد محفظة القروض من أهم فئات الموجودات. (Kumar and Dhawan,2016:11)

#### د- الرفع المالية والسيولة وإدارة رأس المال

الرفع المالي هو الاقتراض لتعظيم الأرباح في عمليات الشركة ، وهو التغير الذي يحدث في صافي الربح المتاح للمالكين نتيجة للتغير في صافي ربح العمليات. ينشأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها تزداد درجة الرفع المالي كلما زادت التكاليف المالية الثابتة. (هندي ، 2007 : 612)

السيولة المصرفية هي عامل رئيس في القطاع المصرفي لأن المصارف بحاجة إلى ضمان الاحتفاظ بنقد كاف أو غيرها من الأصول السائلة للوفاء بالتزاماتها ، وبشكل عام يجب أن يكون المصرف قادراً على مواجهة أوجه القصور بشكل دائم أو التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة في التدفقات النقدية. (casu et al,2015:302)

أما بالنسبة لرأس المال ، فقد حددت السلطات الرقابية متطلبات احترازية تتناسب مع كفاية رأس مال المصرف ، مما يعكس المخاطر التي يتحملها المصرف أو يمثلها لظروف السوق والظروف الاقتصادية التي يوجد فيها. تحدد السلطات الرقابية مكونات رأس المال مع الأخذ في الاعتبار قدرة المصارف على استيعاب الخسائر ، متطلبات رأس المال هذه لا تقل عن مستوى معايير لجنة بازل المعمول بها للمصارف المساعدة على المستوى العالمي. (صندوق النقد العربي ، 2012 : 80)

هـ- الشفافية

الشفافية هي المهمة الأساسية للمصرف وهي المسؤولية الأساسية في جزء من إدارته ، ويجب تحديد مسؤولية المصرف بالمعلومات الكافية والشفافية مع ضمان تحقيق هذه المعلومات في الوقت المناسب للمساهمين من الأطراف ذات الصلة (الملاك) والكيانات القانونية التي تعمل في التقييم وتقدير المخاطر ، أي أنه يجب أن تكون هناك شفافية أكبر من خلال البيانات والمعلومات المقدمة والمعدة وتكون متوافقة مع المعايير الدولية ، ويجب أن تتضمن التقارير السنوية معلومات تتوافق مع القوانين التي تحكم نشاط بنك أو مؤسسة مالية. (الامام والشمري ، 2011)

و- الأرباح والأداء

تشير كلمة الأداء الى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل ، ويقصد بعضهم بالأداء المخرجات والأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها ، ويقصد بالأداء المصرفي هو الوسيلة اللازمة والجوانب المختلفة للنشاط والجهود المبذولة لإتمام المصارف دورها وتنفيذ مهامها في البيئة المحيطة لتوفير الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف.(حمزة ، 2008 : 83) وبذلك فأن تحقيق الربح يعكس الأداء السليم لإدارة البنك ، وخاصة في بناء مجموعة متنوعة من قنوات الاستثمار والأصول التي تحدد التعرض للمخاطر وزيادة الربحية ويمكن تحقيقها من خلال ما يلي : (الامام والشمري ، 2011)

أ- إدارة الموجودات السليمة

ب- عائدات عالية ومستقرة

ج- تنوع للإيرادات

## ثانياً : الديون المتعثرة والديون المعدومة

### 1- مفهوم الديون المتعثرة والمعدومة

يقصد بالديون المتعثرة هي تلك القروض أو الإعتمادات المستندية التي لا تتم خدمتها بشكل جيد من قبل العملاء عند إستحقاقها ، أي انها تؤخر أو تتخلف عن سداد القرض . (Samuel,2015:34) وعرفت ايضاً بأنها هي ذمم مدينة والتي يتم دفعها أو على الأرجح لن يتم دفعها في غضون الإطار الزمني المحدد بموجب العقد ، وغير مضمونة بضمانات مناسبة . (Sigidov,2016:1543) وعرفت بأنها حسابات مستحقة القبض التي يحتمل أن تكون هناك شكوك في تحصيلها أو بعبارة أخرى هي الديون التي من المحتمل ان تكون ديون معدومة . (Lessambo,2018:56)

اما الديون المعدومة عرفت على أنها أداة دين (قرض) يصعب تحصيل فوائدها التعاقدية ومدفوعاتها الأساسية . (Hajialiakbari et al,2017) ويُفهم الدين المعدوم على أنه الدين الذي انتهت صلاحيته لفترة التقادم ، وكذلك الديون التي انتهت الالتزام بسببها بسبب عدم القدرة على تنفيذه.(Sigidov et al, : 1543) وتعرف الديون المعدومة على انها هي الحسابات المستحقة القبض التي لا يتم تحصيلها لأسباب مختلفة في بعض الأحيان يتهرب العملاء ببساطة من السداد وتكون تكلفة ملاحقتهم أكثر من المبلغ القابل للاسترداد ، وفي بعض الأحيان يصبحون مفلسين ، وأحياناً يصبح الدين مقيداً بالزمن وما إلى ذلك. (Lessambo,2018:55)

### 2- أسباب الديون المتعثرة

وأن وجود الديون المتعثرة من الأمور الطبيعية إلا انها يجب أن تكون بالنسب المتعارف عليها دولياً وتتراوح من 3- 5 % من حجم القروض والتسهيلات الائتمانية . (محمود ، 2017:131) أن هناك أسباب عديدة للتعثّر هي :

أ- أسباب تتعلق بالعميل



فيما يتعلق بالأسباب المحددة للعميل، فهي تتحدد بثقافة الائتمان للعملاء ، ونقص المعرفة والخبرة ذات الصلة للمقترض للعمل المقترح، والتخلف المتعمد، وتحويل القرض، وعدم الالتزام من جانب المروج ومشكلة إدارة المشروع. والتخلف عن السداد المتعمد من قبل المقترض ومحدودية معرفته وتحويل الأموال لأغراض غير متوقعة والتمويل المتأخر ، كان له تأثير كبير في الديون المتعثرة. وهذا يعني أن العوامل المحددة للعملاء لها تأثير على انتشار الديون المتعثرة ما لم يتم تناولها بدقة من خلال تقييم الجدارة الائتمانية الشامل المدعوم من قبل "اعرف عميلك" في أثناء طلب القرض ومراقبتها بشكل صحيح بعد تنفيذها. (Asfaw et al,2016:669)

#### ب- أسباب تتعلق بالمصارف

قد تكون المصارف مشاركة في تعثر عملائها أو على الأقل قد تكون أسهمت في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرها فقد أدت المنافسة غير المتأنيية بين المصارف الى قيامها بالاندفاع في منح تسهيلات ائتمانية تفتقد لبعض الاعتبارات الائتمانية المهمة فأخطاء المصارف المقرضة دور في تعثر ديونها قبل العملاء المقترضين وقد تكون لعدة أسباب منها غياب سياسة واضحة للإقراض داخل المصرف ويتصل بها علم وفهم المستويات الائتمانية المختلفة داخل المصرف بوحداته المختلفة، وضعف الكوادر البشرية أو عدم توافرها بالقدر الكافي ، ومن ثم إسناد العمل الائتماني الى عناصر لا تتوافر لديهم مقومات اداء هذا العمل ، فضلاً عن غياب المتابعة المستمرة من جانب المصرف.(بو عبدلي ، 2015 : 102) كذلك أوجه القصور في تقييم مقترحات القروض وفي تقييم الجدارة الائتمانية للقوة المالية للمقترضين ، وسياسات وإجراءات الإقراض غير المحددة بشكل كاف ، والقيم غير الكافية للضمانات التي تحصل عليها المصارف لتأمين تسهيلات القروض ، والموافقة على القروض للمديرين التنفيذيين للمصارف دون ضوابط وتوازن ، ونقص في المعرفة والمهارات لدى المسؤولين الذين يقومون بمعالجة مقترحات القروض ، وعدم موثوقية البيانات المستخدمة لإدارة الائتمان والمخاطر المرتبطة بالإقراض. (Samuel,2015:34)

#### ج- أسباب تتعلق بظروف عامة

هناك أسباب لا تتعلق بالعميل ولا تتعلق بالمصرف وإنما تكون ظروف عامة محاطة بهم ولا يستطيعون التحكم أو السيطرة عليها ، منها تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش أو التباطؤ . أو عدم الاستقرار الأمني والسياسي ، وصغر حجم السوق وزيادة تأثيره بالظروف المحيطة ، فضلاً عن ضعف أنظمة الرقابة الخارجية على المصارف.(عثمان ،2013:406) وقد تكون ظروف محلية أو إقليمية عالمية ، غالباً ما يربط الباحثون حدوث الأزمات المصرفية بالتراكم الهائل للقروض المتعثرة التي يمكن أن تمثل حصة كبيرة من إجمالي موجودات المصارف والمؤسسات المالية المعسرة ، خاصة في أثناء فترات الأزمات النظامية. (Warue,2013:137) وتؤثر الزيادة في معدل البطالة سلباً في تدفقات التدفق النقدي للأسر وتزيد من عبء الديون. فيما يتعلق بالشركات ، قد تشير الزيادة في البطالة إلى انخفاض الإنتاج نتيجة لانخفاض الطلب الفعال. قد يؤدي هذا إلى انخفاض الإيرادات وضعف الديون. ويؤثر سعر الفائدة في صعوبة خدمة الدين ، في حالة القروض ذات السعر العائم. وهذا يعني أن تأثير سعر الفائدة يجب أن يكون إيجابياً ، ونتيجة لذلك فإن عبء الدين المتزايد الناتج عن ارتفاع مدفوعات أسعار الفائدة يجب أن يؤدي إلى ارتفاع عدد القروض المتعثرة. قد يكون اختيار الناتج المحلي الإجمالي والبطالة وسعر الفائدة كمحددات أساسية للقروض المتعثرة. (Louzis et al,2010:11)

### 3- اثار الديون المتعثرة والديون المعدومة

تؤثر النسبة العالية للديون المتعثرة إلى إجمالي الديون في أنشطة إقراض المصرف بعدة طرائق. من المرجح أن يركز المصرف الذي يعاني من مخزون كبير من الديون المتعثرة على الدمج الداخلي وتحسين جودة الموجودات بدلاً من تقديم ائتمان جديد. تتطلب نسبة الديون المتعثرة المرتفعة مخصصات أكبر لخسارة الديون، مما يقلل من موارد رأس المال المتاحة للإقراض ويحد من ربحية المصارف. (Balgova et al,2016:6) يعد ارتفاع الديون المتعثرة مؤشراً مهماً على فشل المصرف، ويؤثر سلباً في هيكل تكلفة المصرف وكفاءته، وعلى استعدادهم للإقراض، ويؤدي إلى تجميد جزء كبير من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة المتعثرين على سداد التزاماتهم ومن ثم تعطيلها العمل الرأسمالي في المصارف وحرمان المصارف من عائد استثمارها من توظيف هذه الأموال، سواء مع العملاء المتعثرين حالياً أم في مشروعات جديدة أخرى بإعادة إقراضهم لعملاء جدد، كما تؤدي الديون المتعثرة إلى تعريض المصرف الذي يقدم التسهيلات إلى خسائر عالية التكلفة، وتشمل هذه الخسائر انخفاض ربحية المصرف، وانخفاض قدرته على التوسع والانتشار، وتغطية التكاليف، وانخفاض معدل دوران الأموال لدى المصرف ومن ثم انخفاض القدرة التشغيلية لموارده. (cucinelli,2015:62)

أن الديون المتعثرة تؤدي دوراً رئيساً في الروابط بين أسواق الائتمان ونقاط ضعف الاقتصاد الكلي. وأن الزيادة الحادة في الديون المتعثرة تضعف أداء الاقتصاد الكلي، وتؤدي إلى تنشيط دوامة خطيرة تؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف المالية الكلية. تتسبب الصدمات السلبية لأسعار الموجودات وأداء الاقتصاد الكلي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص في تدهور جودة الموجودات. (Nkusu,2011:4) أن نسبة القروض المتعثرة العالية تجعل المصارف أكثر حذراً في إقراضها، لذلك فإن الأداء الاقتصادي يعاني، يعمل تباطؤ نمو الائتمان، أو أزمة ائتمانية كاملة، كآلية انتقال من زيادة نفور الدائنين من المخاطرة إلى ضعف الطلب، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى فشل الأعمال وضعف النمو وزيادة أخرى في الديون المتعثرة. يمكن أن يؤدي تراكم الديون المتعثرة أيضاً إلى سوء تخصيص الموارد في اقتصاد به روابط قوية بين المصرف والأعمال. (Balgova et al,2016:7)

أن الديون المعدومة لها آثار سلبية في المصارف إذ تؤدي إلى عرقلة سير نشاطها وتؤثر في مركزها المالي مما يؤثر في سمعتها المالية، ان الدخل المتحصل عليه من الفوائد المتولدة من القروض تؤثر بشكل كبير في ربحية المؤسسات المالية وبهذا عندما تتعرض المصارف لمخاطر عدم السداد من قبل المقترضين فان هذا يؤثر وبشكل كبير على نشاط المصارف وعملياتها، ومما سبق يمكن القول ان الديون المعدومة تؤثر وبشكل خطير في عمليات المصارف وفي ارباحها المستقبلية. (Oteng et al,2017:26) إن الكميات الكبيرة من الديون المعدومة تخاطر بتقليل حقوق ملكية المصارف، مما يزيد من صعوبة إصدار قروض جديدة. تتضمن الإدارة الملائمة للديون المعدومة قيام المصارف بتحديد مثل هذه الديون في مرحلة مبكرة وتدوين قيمتها بما يعادل خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للمصارف غير المرهبة، يؤدي هذا إلى انخفاض في حقوق الملكية. (Fredriksson and Frykström,2019:1)

### ثالثاً : الجانب العملي

تحليل أحد مؤشرات التعثر وهو :

أ- نسبة القروض والتسليفات إلى الموجودات: على وفق هذه النسبة يتم حساب معدلات التعثر في السداد وتكون من خلال قسمة القروض والتسليفات على اجمالي الموجودات ، وهذه النسبة تظهر انه كلما ازدادت دلت على ارتفاع مخاطر التعثر في السداد للمصرف ويتم حسابها بالصيغة التالية : (الدعوي والمرسومي ، 2017: 81)

$$\text{معدل التعثر في السداد} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

وسيتم عرض هذه النسبة على المصارف المبسوثة على النحو الاتي :

#### جدول (1)

#### نسبة القروض الى اجمالي الموجودات

السنة	مصرف الرافدين	مصرف الرشيد	مصرف بغداد	مصرف الأهلي	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الخليج التجاري	مصرف المتحد
2008	0.564758	0.035667	0.083947	0.124398	0.067900	0.027236	0.074259	1.380758
2009	0.601533	0.039992	0.096760	0.167038	0.107142	0.114427	0.122659	0.252969
2010	1.712373	0.066748	0.311859	0.331430	0.178604	0.245429	0.129617	0.515336
2011	13.18226	0.09767	0.173144	0.265639	0.240116	0.282705	0.189622	0.436109
2012	19.91871	0.213978	0.105527	0.170233	0.551008	0.240955	0.394056	0.582507
2013	19.04353	0.219273	0.117957	0.212989	0.469006	0.267091	0.273864	0.764686
2014	19.70549	0.262752	0.124048	0.268416	0.296189	0.275027	0.300658	0.792292
2015	20.38544	0.317183	0.152121	0.343513	0.224276	0.222069	0.345844	0.557818
2016	21.40086	0.299700	0.162497	0.215119	0.178934	0.192351	0.358531	0.516560
2017	38.21352	0.262508	0.155555	0.170212	0.206921	0.130080	0.338587	0.633528
2018	-	-	0.145440	0.146128	0.232354	0.130200	0.296526	0.661399

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف للمدة (2008-2018)

من خلال الجدول (1) نلاحظ الاتي :

#### 1- مصرف الرافدين

يتضح انخفاض نسبة القروض الى اجمالي الموجودات خلال الفترة 2008 و 2009 إذ بلغت (0.564758) و (0.601533) بسبب ارتفاع اجمالي الموجودات مقارنة بالسنوات 2010 و 2011 التي شهدت ارتفاعاً بمقدار (13.18226) وهو مقارب من النسب المعيارية (10%) وذلك بسبب ضخامة الموجودات لمصرف الرافدين . أما ما بعد سنة 2011 فنلاحظ ارتفاع النسبة الى (38.21352) خلال سنة (2012-2017) بسبب انخفاض الموجودات .

#### 2- مصرف الرشيد

ان نسبة القروض الى الموجودات خلال السنوات 2008-2015 شهدت ارتفاعاً بمقدار (0.035667) الى (0.317183) ثم انخفض في عام 2016 و 2017 بمقدار (0.262508) بسبب ارتفاع اجمالي الموجودات ، وأن ارتفاع الديون المتعثرة خلال السنوات الاخيرة يعكس موقفاً غير جيد للمصرف وذلك لانخفاض موجوداته .

### 3- مصرف بغداد

يتضح أن نسبة القروض الى اجمالي الموجودات خلال سنة 2008 و 2009 شهدت انخفاضاً في التعثر بالسداد بمقدار (0.083947) و (0.096760)، ثم في سنة 2010 ارتفع معدل التعثر في السداد ليصل الى (0.311859) ، بعدها نلاحظ انخفاض المعدل في سنة 2011 و 2012 ليصل الى (0.105527) مع الزيادة في حجم الموجودات إذ بلغت (1300654) وهو مؤشر جيد للمصرف . وخلال السنوات 2013-2016 ارتفع المعدل في التعثر ليصل الى (0.162497) مع الانخفاض في حجم الموجودات وهذا يعد مؤشراً سلبياً على اداء المصرف ، وفي سنة 2017 و 2018 انخفض معدل التعثر ليصل الى (0.145440) .

### 4- مصرف الأهلي العراقي

نلاحظ ان نسبة القروض الى اجمالي الموجودات في سنة 2008 كانت منخفضة بمعدل (0.124398)، ثم ارتفع معدل التعثر خلال السنوات 2009-2010 ليصل الى (0.331430)، وفي سنة 2011 و 2012 شهدت انخفاضاً في معدل التعثر بمقدار (0.170233) مع زيادة في حجم الموجودات . ثم خلال سنة 2013-2015 يعود للارتفاع ليصل معدل التعثر في السداد الى (0.343513) مع الانخفاض في مستوى الموجودات وهذا يعكس صورة غير سليمة عن اداء المصرف. وخلال السنوات (2016-2018) نلاحظ انخفاضاً في معدل التعثر ليصل الى (0.146128).

### 5- مصرف الاستثمار العراقي

من خلال البيانات (29) نلاحظ ان نسبة القروض الى اجمالي الموجودات خلال سنة 2008 كانت منخفضة بمعدل (0.067900) مقابل (158187) من الموجودات ، ليرتفع بعدها خلال السنوات 2009-2012 بشكل تدريجي ليصل معدل التعثر الى (0.551008) مع الانخفاض في اجمالي الموجودات وهو يعكس موقف غير سليم للمصرف . بعدها خلال السنوات 2013-2016 نلاحظ انخفاضاً تدريجياً في معدل التعثر ليصل الى (0.178934) مع الارتفاع في مستوى اجمالي الموجودات ، ثم يعود المعدل للارتفاع في 2017 و 2018 ليصل الى (0.232354) .

### 6- مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

يتضح ان نسبة القروض الى اجمالي الموجودات تشهد انخفاضاً في سنة 2008 بمعدل (0.027236) مقابل ارتفاع في حجم الموجودات إذ بلغت (569667) ، ليرتفع بعدها خلال السنوات (2009-2011) ليصل معدل التعثر الى (0.282705) ، ثم انخفض المعدل في سنة 2012 بمعدل (0.240955) مع الارتفاع في حجم الموجودات بمقدار (818969) . وخلال السنوات 2013-2014 نلاحظ ارتفاع معدل التعثر بمقدار (0.275027) مقابل انخفاض في حجم موجودات المصرف لتبلغ (683076) وهنا مؤشر سيئ على اداء المصرف ، وخلال السنوات 2015-2018 نلاحظ انخفاضاً في معدل التعثر ليصل الى (0.13020) يقابله ارتفاع في حجم موجودات المصرف وهو مؤشر ايجابي للمصرف .

### 7- مصرف الخليج التجاري

نلاحظ ان نسبة القروض الى اجمالي الموجودات في سنة 2008 كانت منخفضة بمعدل (0.074259) مقابل (239984) من الموجودات ، ليرتفع بعدها معدل التعثر خلال السنوات 2009-2012 ليصل الى (0.394056)، ثم ينخفض المعدل في سنة 2013 بمقدار (0.273864) مع الارتفاع في مستوى الموجودات بمقدار (781479). وخلال السنوات 2014-2016 نلاحظ ارتفاعاً تدريجياً في معدل التعثر ليصل الى (0.358531) مع الانخفاض في مستوى موجودات المصرف مما يدل على مؤشر سلبي تجاه المصرف ، ثم في سنة 2017 و 2018 ينخفض المعدل ليصل الى (0.296526) .

#### 8- مصرف المتحد

ان نسبة القروض الى الموجودات في سنة 2008 كانت مرتفعة بمعدل (1.380758) مقابل (60235) من الموجودات، ثم ينخفض المعدل في سنة 2009 ليصل الى (0.252969) مع الارتفاع في مستوى الموجودات بمقدار (433068). وخلال السنوات 2011-2014 شهدت ارتفاعاً في معدل التعثر إذ بلغ المعدل (0.792292) مقابل انخفاض في حجم موجودات المصرف، ثم في سنة 2015 و 2016 نلاحظ انخفاضاً في معدل التعثر ليصل الى (0.516560)، ليعود بعدها بالارتفاع خلال سنة 2017 و 2018 حتى وصل الى (0.661399) مع الانخفاض في مستوى الموجودات بمقدار (515575).

#### رابعاً : اختبار فرضيات الدراسة

من اجل اختبار فرضية الدراسة التي تنص على انه لا يوجد تأثير معنوي بين القروض (Logx1) وكل من الديون المتعثرة Logy1 والديون المعدومة Logy2 وباستخدام نموذج البيانات الطولية الثلاثة (REM) ، (FEM) ، (PRM) فان نموذج البيانات الطولية يأخذ الشكل التالي (الجمال ، 2012: 269-270):

$$Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_j(it) + \epsilon_{it} \quad , \quad i = 1, 2, \dots, N$$

ان K هو عدد المتغيرات التوضيحية او المستقلة.

وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدولين التاليين :

الجدول (2)

نتائج تقدير اثر المتغير المستقل LogX1 في المتغير المعتمد Logy1

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	1.025	0.987	1.011
	قيمة t المحتسبة	3.12	2.82	3.02
	القيمة الاحتمالية p	0.003	0.006	0.003
المتغير Logx <sub>1</sub>	قيمة معامل Logx <sub>1</sub>	0.593	0.599	0.595
	قيمة t المحتسبة	9.95	9.43	9.857
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
معامل التحديد R <sup>2</sup>		0.54	0.59	0.53
قيمة D.W		2.49	2.81	2.61
قيمة F		99.04	14.05	98.24
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

نلاحظ من الجدول (2) ما يلي :

أ- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول المذكورة أنفاً أن قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت البالغ (0.003) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت , كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير (Logx<sub>1</sub>) تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t لمعامل Logx<sub>1</sub> وبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير القروض في الديون المتعثرة , وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين متغير القروض والديون المتعثرة, كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت القروض زادت الديون المتعثرة, كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني ان النموذج المقدر ككل معنوي , كما ان قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) بلغت (0.54) وهذا يعني ان قيمة ما تفسره القروض قد بلغ (54%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة إما النسبة المتبقية والبالغة (46%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي, في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=2.49).

ب- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول المذكورة أنفاً أن قيمة الحد الثابت c للنموذج معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار t للحد الثابت البالغ (0.006) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي

نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير  $(\text{Log}x_1)$  تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  لمعامل  $\text{Log}x_1$  وبالبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير القروض في الديون المتعثرة، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين متغير القروض والديون المتعثرة، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت القروض زادت الديون المتعثرة، كذلك نلاحظ معنوية قيمة  $F$  المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني ان النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.59) وهذا يعني ان قيمة ما تفسره القروض قد بلغ (59%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة إما النسبة المتبقية والبالغة (41%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=2.81).

ج- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول المذكورة أنفاً أن قيمة الحد الثابت  $c$  للنموذج معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  للحد الثابت والبالغ (0.003) اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت، كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير  $(\text{Log}x_1)$  تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  لمعامل  $\text{Log}x_1$  وبالبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير القروض في الديون المتعثرة، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين متغير القروض والديون المتعثرة، كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت القروض زادت الديون المتعثرة، كذلك نلاحظ معنوية قيمة  $F$  المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني ان النموذج المقدر ككل معنوي، كما ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.53) وهذا يعني ان قيمة ما تفسره القروض قد بلغ (53%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة إما النسبة المتبقية والبالغة (47%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي، في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=2.61).

د- اختيار النموذج الملائم:

من اجل تحديد النموذج الأكثر ملاءمة تجري اختبارين وعلى مرحلتين، المرحلة الأولى تتمثل بالمقارنة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ايها افضل، فإذا دلت النتائج على ان النموذج التجميعي اكثر ملاءمة للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعد النموذج التجميعي هو الأكثر ملاءمة، بينما اذا اشارت النتائج لأفضلية وملاءمة نموذج التأثيرات الثابتة في النموذج التجميعي ننتقل للمرحلة الثانية وهي التفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ويتم تطبيق المرحلة الأولى من التقييم بين النماذج باستخدام اختبار  $F$  المقيد الذي يأخذ الصيغة الرياضية الموضحة فيما يلي (الجمال، 2012: 269-270):

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PEM}^2)/(N - 1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT - N - K)} \approx F(N - 1, NT - N - K)$$

اذ ان :

N : عدد المقاطع وهنا عدد البنوك

T : طول المدة الزمنية

K : عدد المتغيرات المستقلة

$R_{FEM}^2$  : معامل التحديد للنموذج غير المقيد (نموذج FEM)

$R_{PEM}^2$  : معامل التحديد للنموذج المقيد (نموذج PEM)

فعند مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية بمستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية البسط والمقام  $(N - 1, NT - N - K)$  فاذا كانت F المحسوبة اكبر من F الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي ان النموذج الافضل هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM). نلاحظ من الجدول (4) ما يلي :

#### الجدول (4)

#### نتائج تقدير اثر المتغير المستقل LogX1 في المتغير المعتمد Logy2

المتغيرات		النموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	0.219	0.087	0.168
	قيمة t المحسوبة	0.43	0.16	0.33
	القيمة الاحتمالية p	0.667	0.872	0.746
المتغير Logx <sub>1</sub>	قيمة معامل Logx <sub>1</sub>	0.474	0.198	0.483
	قيمة t المحسوبة	5.14	5.09	5.18
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
معامل التحديد R <sup>2</sup>		0.24	0.33	0.24
قيمة D.W		2.08	2.38	2.20
قيمة F		26.41	4.81	27.09
احتمالية Fisher		0.000	0.000	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eview. 7

فاذا تم رفض فرضية العدم يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار (Housman) (أزهرو جيلالي ، 2020: 1256) ، وحسب الفرضيات التالية:  
H<sub>0</sub> : نموذج التأثيرات الثابتة افضل من نموذج التأثيرات العشوائية .  
H<sub>1</sub> : نموذج التأثيرات العشوائية افضل من نموذج التأثيرات الثابتة.  
اذ يتم قبول فرضية العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لاحصاء اختبار كاي اقل من 0.05.  
اذ تم حساب قيمة F المحسوبة للجدول السابق وقد بلغت (1.576) وعند مقارنتها مع قيمة F الجدولية البالغة (2.10) نلاحظ انها اقل منها اي ان النموذج التجميعي هو الافضل او الاكثر ملاءمة في التقدير .



أ- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول المذكور أنفاً أن قيمة الحد الثابت  $c$  للنموذج غير معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  للحد الثابت والبالغ (0.43) اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت , كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير  $(\text{Log}x_1)$  تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  لمعامل  $\text{Log}x_1$  والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير القروض في الديون المعدومة , وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين متغير القروض والديون المعدومة , كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت القروض زادت الديون المعدومة , كذلك نلاحظ معنوية قيمة  $F$  المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني ان النموذج المقدر ككل معنوي , كما ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.24) وهذا يعني ان قيمة ما تفسره القروض قد بلغ (24%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة إما النسبة المتبقية والبالغة (76%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي, في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=2.08).

ب- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول أعلاه بان قيمة الحد الثابت  $c$  للنموذج غير معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  للحد الثابت والبالغ (0.16) اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت , كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير  $(\text{Log}x_1)$  تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  لمعامل  $\text{Log}x_1$  والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير القروض في الديون المعدومة , وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين متغير القروض والديون المعدومة , كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت القروض زادت الديون المعدومة , كذلك نلاحظ معنوية قيمة  $F$  المحتسبة تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني ان النموذج المقدر ككل معنوي , كما ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.33) وهذا يعني ان قيمة ما تفسره القروض قد بلغ (33%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة إما النسبة المتبقية والبالغة (67%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي, في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=2.38).

ج- نموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يتضح من النموذج المقدر في الجدول المذكور أنفاً أن قيمة الحد الثابت  $c$  للنموذج غير معنوية تحت مستوى معنوية (0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$  للحد الثابت والبالغ (0.33) اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت, كذلك نستنتج معنوية معامل المتغير  $(\text{Log}x_1)$  تحت مستوى معنوية 0.05 وذلك لكون القيمة الاحتمالية لاختبار  $t$

لمعامل  $\text{Logx}_1$  والبالغة (0.000) اقل من 0.05 لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر معنوي لمتغير القروض على الديون المعدومة, وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية بين متغير القروض والديون المعدومة , كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت القروض زادت الديون المعدومة , كذلك نلاحظ معنوية قيمة F المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لكون القيمة الاحتمالية لها قد بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني ان النموذج المقدر ككل معنوي, كما ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت (0.24) وهذا يعني ان قيمة ما تفسره القروض قد بلغت (24%) من التغيرات الحاصلة في الديون المتعثرة إما النسبة المتبقية والبالغة (76%) فهي تعود إلى عوامل موجودة ضمن الخطأ العشوائي, في حين نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=2. 20).

د- اختيار النموذج الملائم:

تم حساب قيمة F المحتسبة للجدول السابق وقد بلغت (1.516) وعند مقارنتها مع قيمة F الجدولية البالغة (2.10) نلاحظ انها اقل منها اي ان النموذج التجميعي هو الافضل او الاكثر ملاءمة في التقدير .

### خامساً : الاستنتاجات

- 1- إن مشكلة الديون المتعثرة والمعدومة ناجمة عن تخلف المقرضين عن السداد تمثل ظاهرة خطيرة تواجه المصارف التجارية العراقية، وتسبب في خسائر مالية وافلاس بعضها وحتى تصفيتها .
- 2- تتفاوت المصارف التجارية العراقية في حجم المبالغ التي تمثل الديون المتعثرة والمعدومة فيها .
- 3- أن الرقابة المصرفية تتنبأ بنقاط الضعف في الاداء المصرفي ومن ثم يمكن ان تتنبأ بحدوث تعثر في الديون التي تؤدي الى حدوث مشكلات وأزمات في القطاع المصرفي، اذ يوجد نظام مصرفي الكتروني يسجل ويتابع ويعطي الانذارات للقروض بكل تفاصيلها.
- 4- عند منح القروض والتوسع فيها بدون رقابة ومتابعة ودراسة لهذه القروض يؤدي الى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة، هذا ما تؤكد بالدراسة الاحصائية .
- 5- عدم التزام المصارف بمقررات بازل (3) كان له دور في زيادة الديون المتعثرة والمعدومة .
- 6- ارتفاع حجم الديون المتعثرة والمعدومة في المصارف الحكومية بنسبة اكبر من المصارف الخاصة ، وهذا يدل على وجود خلل في أنظمة الرقابة المصرفية وضعف المتابعة بعد منح القروض وضعف الضمانات المقدمة مقارنة بالمصارف الخاصة، اذ ان اجراءات المصارف الخاصة اكثر صرامة مقارنة بالمصارف الحكومية التي بها نوع من التساهل تجاه المقصرين .

### سادساً : التوصيات

- 1- العمل على اعطاء اهتمام أوسع في مجال الرقابة المصرفية للحد من الديون المتعثرة والمعدومة بوضع خطط كفيلة بمعالجة تحديات تعثر القروض وكيفية معالجتها لتحقيق أهداف المصرف والمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي .
- 2- ان طبيعة العمل المصرفي تتطلب اعتماد نظام كفوء للرقابة المصرفية لتحقيق أهدافه وأغراضه بالمحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي وتقييم أداء المصارف . وأن تعزيز دور الرقابة المصرفية في المصارف الحكومية والمتابعة المستمرة للائتمان الممنوح يقلل المخاطر الناجمة عن التعثر.
- 3- قيام ادارات المصارف بوضع الدراسات والاجراءات اللازمة لمعالجة الديون المرتفعة والمخاطر المتحققة من جراء ذلك والرقابة عليها واتخاذ الوسائل كافة لتسوية الديون مع المدينين المتعثرين أول بأول للخروج بنتائج ايجابية .
- 4- من أجل تلافي مشكلة الديون المتعثرة والمعدومة يجب العمل على دراسة القروض الممنوحة بشكل دقيق ومتابعتها متابعة جيدة ، والعمل على زيادة الضمانات المقدمة .
- 5- منح القروض يكون بناءً على الضمانات بالاعتماد على الجدارة الائتمانية .
- 6- الحرص على اعتماد العناصر الكفوءة والنزيهة في تولي مسؤولية العمل في منح القروض .

- 7- استحداث وحدات تنتهج الاسلوب الاستعلامي أو الاستخباري في جمع المعلومات عن القدرات المالية للزبائن ومراكزهم المالية ومشروعاتهم المختلفة خاصة عند طلبهم للحصول على قروض .
- 8- التحول الى اتمتة النظام المصرفي ، بمعنى تشغيل العملية المصرفية بوسائل آلية للغاية بحيث يتم تقليل التدخل البشري إلى أدنى حد .
- 9- استكمال البطاقة الموحدة لإنجاز الرقم المصرفي لكل الافراد مما يسهل معه متابعة سلوكهم الائتماني .
- 10- تحويل المصارف الحكومية المهيمنة على الجهاز المصرفي ائتماناً وودائعاً وأصولاً إلى شركات مساهمة لأنها بيت الداء وعملها بهذه الآلية يصعب انهاء مشكلات الديون .
- 11- تطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي والالتزام باعتمادها في مراقبة البنك المركزي لأداء المصارف .

## المصادر:

- 1- المصادر العربية  
أ- الكتب  
1- بو عبدلي ، أحلام ، " سياسات ادارة البنوك التجارية ومؤشراتهما " ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2015 .  
2- الزعبي ، علي فلاح ودودين ، احمد ، " الأسس والاصول العلمية في ادارة الأعمال " ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2015 .  
3- عبد الله ، خالد أمين ، " العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة " ، دار وائل للنشر ، الطبعة السادسة ، 2009 .  
4- عثمان ، محمد داود ، " ادارة وتحليل الائتمان ومخاطره " ، دار الفكر للنشر ، الطبعة الأولى ، 2013 .  
5- محمود ، محمود حامد ، " اقتصاديات البنوك والاسواق المالية " ، دار حميثرا للنشر ، الطبعة الأولى ، 2017 .  
6- هندي ، منير إبراهيم ، " الادارة المالية : مدخل تحليلي معاصر " ، المكتب العربي الحديث للنشر ، الطبعة السادسة ، الاسكندرية ، 2007 .  
ب- المجلات والبحوث  
1- أزهري ، بو عزيز و جيلالي ، قالون ، " أثر رأس المال الفكري على تنافسية البنوك الاسلامية (دراسة قياسية على عينة البنوك الاسلامية العاملة في ماليزيا خلال الفترة من 2009-2018 " ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد /23 ، العدد / 2 ، 2020 .  
2- الإمام ، صلاح الدين محمد أمين ، " استخدام نظام التصنيف GAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف - بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة " ، مجلة المنصور ، العدد / 13 ، 2010 .  
3- الجمال ، زكريا يحيى ، " اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية " ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، المجلد /21 ، 2012 .  
4- حمزة ، حيدر ، " علاقة القرار الاستراتيجي في الاداء المصرفي (دراسة تحليلية ) " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد / 68 ، 2008 .  
5- الخزرجي ، سميرة حسين ، " دراسة حول ادارة المخاطر المصرفية واتفاق بازل II " ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، البنك المركزي العراقي ، شباط 2013 .  
6- الدعيمي ، عباس كاظم و المرسومي ، مروج طاهر هذال ، " تأثير ادارة مخاطر السيولة المصرفية في الاداء المالي المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة " ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد /5 ، العدد /20 ، 2017 .  
7- صندوق النقد العربي ، " المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية " ، اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي ، سبتمبر 2012 .  
8- عبود ، سالم محمد ، " حوكمة المصارف وآليات تطبيقها دراسة في المصارف الاهلية " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، 2014 .  
2- المصادر الاجنبية

A- book

- 1- Bessis , Joël , "Risk Management in Banking" , Fourth Edition , 2015.
- 2- casu , Barbara & Girardone , Claudia and molyneux , Philip , " introduction to banking " , second edition , 2015 .
- 3- Doxey, Christine H. , "Internal Controls Toolkit" , first edition, 2019.
- 4- Fandl , Maximilian , "Monetary and Financial Policy in the Euro Area: An Introduction" , Frankfurt am main , Germany , 2018 .
- 5- Lessambo, Felix I. , " Financial Statements Analysis and Reporting" , 2018.
- 6- Skoglund, Jimmy & Chen, Wei , " Financial Risk Management: Applications in Market, Credit, Asset and Liability Management and Firmwide Risk", 2015.
- 7- Wellerdt , Alexande "Organisation of Banking Regulation" , Hamburg , Germany , 2015 .

#### **B- Articles and Research**

- 1- Asfaw, Arega Seyoum & Bogale, Hanna Nigussie and Teame, Tadele Tesfay , "Factors Affecting Non-Performing Loans: Case Study on Development Bank of Ethiopia Central Region" , Economics International journal of scientific and research publications , 2016.
- 2- Ayadi, Mohamed A. & Ayadi, Nesrine and Trabelsi, Sami , " Corporate governance, European bank performance and the financial crisis" , Managerial Auditing Journaln, ISSN: 0268-6902 , 2019.
- 3- Balgova, Maria mname & Nies, Michel mname and Plekhanov, Alexander, "The Economic Impact of Reducing Non-Performing Loans" , SSRN Electronic Journal , 2016 .
- 4- Bank for International Settlements." Basel Committee on Banking Supervision Report on the impact and accountability of banking supervision", 2015.
- 6- Bojinov, Bojidar , "FLASHES FROM THE PAST: The Origin and Development of Banking Supervision in Bulgaria" , SSRN Electronic Journal, January 2015.
- 7- Cucinelli, Doriana , "The Impact of Non-performing Loans on Bank Lending Behavior: Evidence from the Italian Banking Sector" , Eurasian Journal of Business and Economics 2015, 8(16), 59-71.
- 8- EUROSAI (European Organisation of Supreme Audit Institutions)," The Strengthening of External Public Control: Guarantee for Financial Sustainability and Good Governance", No. 18 – 2012.
- 9- Fredriksson, Olle and Frykström, Niklas , "Bad loans" and their effects on banks and financial stability" , 2019.

- 10- Hajialiakbari, Firoozaeh & Gholami, Mohamad H. & Roshandel, Jinus and Shirkouhi, Amin Nazari , "Assessment of the effect on technical efficiency of bad loans in banking industry: A principal component analysis and neuro-fuzzy system" , 2013.
- 11- hotori , Eiji & wendschlag , Mikael , "The Formalization of Banking Supervision in Japan and Sweden" , *Social Science Japan Journal*, Volume 22, Issue 2, Summer 2019.
- 12- Kondongwe, Shingirai," The Root Causes Of Bank Failures In Zimbabwe Since The Year 2008 To 2015" , *Politics And Public Management Studies* , 2015.
- 13- Kontogeorgis, Georgios , " The Role of Internal Audit Function on Corporate Governance and Management" , *International Journal of Accounting and Financial Reporting* 8(4):100 , October 2018.
- 14- Kumar, Parvesh & Sanjeev ,Dhawan," Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective" , Vol 1 No 3 , *International Journal* , 2016 .
- 15- Lai, Karen Kai Lin & Konishi, Masaru , " Bank Governance and Bank Capital" , 27th Australasian Finance and Banking Conference ,2014.
- 16- Louzis, Dimitrios P. & Vouldis, Aggelos T. and Metaxas, Vasilios L. , "Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece: a comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios" , Working Papers 118, Bank of Greece.2010.
- 17- Montanaro, Elisabetta," Central Banks And Financial Supervision: New Tendencies" , No 134, *Financialisation, Economy, Society And Sustainable Development* ,2016.
- 18- Nkusu, Mwanza , " Nonperforming Loans and Macrofinancial Vulnerabilities in Advanced Economies" , *International Monetary Fund*,2011.
- 19- Oteng , Evans & Ampomah, Benjamin Asiedu and Kyeremeh, Emmanuel Addai , "An Assessment of Bad Loans and Its Impact on the Profitability of Banks in Ghana: A Case Study of Agricultural Development Bank Limited (ADB LTD.)" , *European Journal of Business and Management* , 2017.
- 20- Roscher, Thomas , "Harsher Leverage Ratio Requirements Can Keep Banks from Levering Up Leverage Ratio Requirements" , *SSRN Electronic Journal* , January 2016.
- 21- Samuel, Olawale Luqman," The effect of credit risk on the performance of commercial banks in Nigeria" , *African J. Accounting, Auditing and Finance*, Vol. 4, No. 1, 2015.

- 22- Sigidov, Yuriy Ivanovich & Korovina, Marina Aleksandrovna & Trubilin , Aleksander Ivanovich, & Govdya, Viktor Vilenovich, Vasilieva, Nadezhda Konstantinovna, "Creation of Provision for Doubtful Debts", International Journal of Economics and Financial Issues, 2016, 6(4), 1542-1549.
- 23- Warue, Beatrice Njeru , "The Effects of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Nonperforming Loans in Commercial Banks in Kenya: A Comparative Panel Data Analysis", Advances in Management and Applied Economics, Scienpress Ltd, vol. 3(2), pages 1-7.2013 .



الملاحق

البيانات التي استخدمت لاستخراج النتائج

ملحق (1)

الديون المتعثرة في 8 مصارف للمدة (2008-2018)

المتحد	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	الاهلي	بغداد	الرشيد	الرافدين	السنة
2997	4196	5763	12333	1274	25905	36970	87933	2008
2127	3682	2672	9261	1217	21489	48066	88708	2009
2613	6245	2311	6971	6170	26864	62423	92318	2010
4473	8814	1809	3602	8828	31208	134965	178345	2011
6051	8656	2539	2890	9129	36166	70542	199277	2012
16462	20084	3529	4719	10328	33610	145601	68070	2013
24835	34593	3243	3644	17646	47709	174937	70436	2014
45556	45041	6161	3150	26310	59263	284555	83301	2015
80036	39437	4240	2942	29077	62424	243053	82742	2016
63751	44705	4032	2467	61893	58873	230979	82716	2017
51632	51858	6837	2511	21100	43058	267038	85365	2018

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف للمدة (2008-2018)

ملحق (2)

الديون المعدومة في 8 مصارف للمدة (2008-2018)

المتحد	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	الاهلي العراقي	بغداد	الرشيد	الرافدين	السنة
571	89	435	4758	109	1097	8434	2031	2008
114	77	229	98	32	1103	9180	9648	2009
68	86	102	172	884	678	7446	1555	2010
187	43	500	29	603	1365	6547	1783	2011
159	87	987	99	327	6448	4661	1935	2012
205	217	155	56	1558	2653	4473	4038	2013
563	629	57	42	5178	1188	5494	3545	2014
381	1287	283	88	8191	13973	5110	1858	2015
1202	337	457	23	11550	4878	5369	1840	2016
657	2315	1138	16	321	4240	1587	1646	2017
439	3020	139	8	215	2158	2698	1360	2018

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف للمدة (2008-2018)

ملحق (3)

القروض في 8 مصارف للمدة (2018-2008)

المتحد	الخليج التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	بغداد	الرشيد	الرافدين	السنة
83170	17821	15516	10741	9430	45576	278292	1504634	2008
109553	31726	63798	20524	16398	77621	433497	1645400	2009
261921	35260	142380	75774	35648	290281	915660	4910352	2010
280013	67135	188852	126138	49054	145657	1722061	8582852	2011
383970	167382	197335	180576	57493	137255	3726295	12423290	2012
537759	214019	206777	244163	115537	208184	4736164	12254764	2013
429452	245481	187865	165468	165327	226699	5434989	13058221	2014
324228	280470	149924	123741	184042	235718	5557175	12952344	2015
272651	287550	126346	103401	124683	195066	4846289	12948937	2016
329052	204274	100252	118712	102805	169579	4564009	13497701	2017
341001	171492	104258	141059	76828	161954	5346765	14612739	2018

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف للمدة (2018-2008)